الحلقة الثانية

«الهدف» تنفرد بنشر تقرير مقدم للكونغرس الاميركي:

اميركا تضغط باتجاه زيادة انتاج النفط في السعودية والدول السائرة في ركابها

ما هي مخططات الرأسمالية العالمية بشأن النفط؟

ازمة النفط ما تزال تتضاعف ،
وفي كل يوم ، ترداد هذه
المادة ، التي يملك العرب معظم منابعها ،
اهمية ،
التقرير السري ،
الذي تنفرد « الهدف » بنشره على
حلقات (الحلقة الثانية هذا الاسبوع)
يؤكد مدى اهتمام
الامبريالية الاميركية بالنفط ،
العربي خاصة ، ومخططاتها
لابقاء سيطرتها عليه ،

تعليقات الوكالة

بمراجعتهم لمشروع مسودة التقرير وافق الرسميون المفوضون للوكالة على الثقة التقريرية له وقد اضيفت تعليقاتهم على الاماكن المناسبة في هذا التقرير :

مقدمة الفصل الاول

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت معظم الدول المتقدمة والنامية تعتمد على النفط كمصدر اساسي للطاقة ،

ويشكل النفط تقريبا نصف استهلاك الولايات المتحدة للطاقة ، وما لم يحدث تغير رئيسي في سياسة الطاقة للولايات المتحدة سيبقى النفط هو المصدر الاهم والاكبر للطاقة في الولايات المتحدة حتى نهاية هذا القرن ، ويتضح اعتماد الولايات المتحدة المكلف والمخدر بالخطر على استيراد البترول من خلال انه حتى اثناء حظر النفط العربي سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ قامت الولايات المتحدة باستيراد ٣٥ بالمئة من متطلباتها النفطية بما كلفته ٧ بلايين دولار ، وفي عام ١٩٧٧ ازدادت واردات النفط للولايات المتحدة بنسبة ٤٨ بالمئة اي ما كلفته ٤٢ بليون دولار تقريبا ثمنا للنفط المستورد ، وكنتيجة للارتفاع المتتابع والمتزايد لاسعار الشحن وكنتيجة للاعتماد المتزايد على واردات النفط فان الولايات المتحدة المستهلكة للنفط في العالم الحر اصبحت تعي انه لم يعد ثمة مجال لامدادات الطاقة الرخيصة غير المرهقة التي يمكن ان تغذي وتدعم اقتصاد هذه الشعوب ، وتبعا لذلك اجبرت هذه الشعوب على اعادة تقييم المظهر العام للطاقة واخصائها للضرائب وان تخمن التوقعات المستقبلية للحصول على الواردات المناسبة من الطاقة وباسعار معقولة والاهم من ذلك ان هذه الشعوب اصبحت تعي درجة الترابط الاقتصادي الكبير بين الشعوب ،

ان الطلب المتزايد على الطاقة مترافقا مع الاعتماد المتزايد على واردات الطاقة والذي يشكل مدخلا للامدادات من البلدان الاجنبية لجدير بان يكون موضوع اهتمام على الصعيدين الوطني والعالمي ويعتقد العديد من خبراء النفط ان العالم سيواجه نقصا كبيرا في امدادات النفط قبل نهاية العقد المقبل وتعتبر البلدان المصدرة للنفط والاعضاء في منظمة (أوبك) في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور هي المصادر الاساسية للنفط ، ومن بين اعضاء الاوبك تعتبر السعودية اكبر بلد فيه احتياطي من النفط اذ تبلغ نسبة احتياط السعودية ٢٧ بالمئة من احتياط العالم وكانت السعودية تنتج ٩ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٧٧ وبذلك تأتي في المرتبة الثالثة من البلدان المنتجة بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفضلا عن ذلك تتطلع السعودية لطاقة انتاجية اضافية تصل الى ثلاثة ملايين برميل يوميا مع الاحتفاظ بالقدرة على رفع الطاقة الانتاجية مستقبلا ،

وينظر خبراء الطاقة الى السعودية على انها « محور المنتجين » بصفتها اكبر مصدر للنفط في العالم والمترتب عليها تلبية الحاجات المتزايدة من النفط للدول الاخرى وسيبقى العالم الحر عرضة لهجوم التصعيرة السعودية وللقرارات السعودية النفطية في الثمانينات ، حيث قامت السعودية بتصدير ١٢ بالمئة من واردات الولايات المتحدة النفطية في عام ١٩٧٧ مع العلم ان حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا الغربية واليابان هم اكثر اعتمادا على النفط السعودي ، والى جانب دور السعودية الحيوي في مواجهة كل الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة فان السعودية هي ايضا سوق مفتوحة للصادرات الاميركية ومصدر رئيسي للنقد ممكن الولايات المتحدة من مواجهة اعبائها المالية ،

ان العربية السعودية سريعة التحول اذا استطاعت هذه المملكة الاسلامية المحافظة في اقل من ١٠ سنوات ان تتخذ دورا متنفذا عالميا في مجال الطاقة وشؤون المال بسبب ثروتها النفطية والمالية ، لقد جرت في السعودية تحولات دراماتيكية « مذهلة » وخلال عملية التحول كانت السعودية تعتمد بشكل كبير على مساعدة الولايات المتحدة لتحقيق اهدافها السياسية ، وقد اصبح استمرار هذه العلاقة الودية وتطورها هاما جدا بالنسبة للولايات المتحدة مما يمكنها من التأثير على القرارات النفطية والمالية للسعودية بما يخدم مصلحة البلدين ،

الغرض من المراجعة

ان الهدف الاول لمراجعتنا هذه هو استكشاف العوامل الهامة التي تؤثر على مقدرة ورغبة السعودية في رفع طاقتها الانتاجية من النفط لمواجهة الاحتياجات المتزايدة ، لقد قمنا بتطوير وتحليل المعلومات المتعلقة بوضع الطاقة العالمي والعمليات الفنية والاعتبارات الادارية

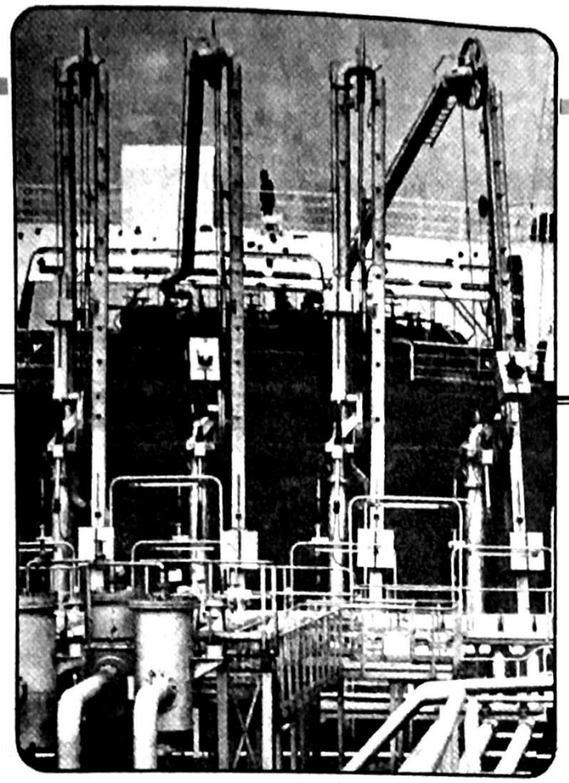

التي تؤثر على انتاج النفط السعودي والطاقة والمقدرة على زيادة الانتاج فضلا عن العوامل السياسية والامنية والاقتصادية التي تؤثر على القرارات النفطية للسعودية اضافة الى الفرص التجارية المتاحة امام الولايات المتحدة الناجمة عن تصاعد عائدات النفط ومشاريع خطة التنمية الداخلية للسعودية ،

لقد حصلنا على هذه المعلومات وجمعناها من اكثر من ١٤٠ شخصية رسمية في كل من الولايات المتحدة والسعودية يمثلون ٣٥ وكالة عامة وخاصة ووزارات وادارات عامة ومنظمات في كل من البلدين وقمنا بمراقبة التجهيزات والتركيب في الحقول الرئيسية للنفط ، ودققنا بالعمليات النفطية في العربية السعودية خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني سنة ١٩٧٧ وعقدنا العديد من المناقشات واللقاءات مع المختصين بانتاج النفط من الرسميين الاميركيين والسعوديين ،

ورغم انه قد كتب الكثير عن وضع الطاقة والنفط على الصعيد العالمي من عدة زوايا غير ان هدف هذا التقرير تزويد الكونغرس بالابعاد الحقيقية لهذا الموضوع والتأكيد على الوضع الفريد الذي تحتله السعودية والعوامل التي تؤثر على قراراتها النفطية وبعرضنا لوجهة نظر الحكومة السعودية تجاه القرارات او التشريعات التي تعكس رغبتها في مواجهة المتطلبات النفطية في المستقبل فليس من الضرورة المصادقة على شرعية المواقف او الطلبات السعودية ، وبالاضافة الى ذلك لا يمكن اعتبار مواقف السعودية جامدة اذ يمكن تغييرها على ضوء الاحداث في المستقبل ،

نحن لم نقم بطلب تعليق رسمي من الوكاله على هذا التقرير ، وعلى اية حال فان مسودات من تقريرنا هذا قد ورعت على دوائر الدولة التالية :

الخارجية ، الطاقة ، الدفاع ، الخزانة ، التجارة ، ووكالة الاستخبارات المركزية لابداء وجهات النظر ، لقد حصلنا على تعليمات غير رسمية من هذه الدوائر ولقد اخذنا بوجهة نظرهم في الاماكن المناسبة من هذا التقرير ،

الفصل الثاني

وضع الطاقة في العالم والدور الاساسي للسعودية

لقد اصبح موضوع الطاقة في الولايات المتحدة وفي العالم يحوز على اهتمام كبير وخاصة بعد حظر النفط العربي ولقد اجريت عدة دراسات تناولت هذا الموضوع الهام والمعقد لما له من اثر في استمرار الاقتصاد العالمي ، لقد اطلعنا ودققنا في ١٧ دراسة قام باعدادها افراد ومنظمات مخولون تناول وضع الطاقة في المستقبل ، وكانت بعض هذه الدراسات تتناول ادق التفاصيل وتطلب اعدادها اجراء ابحاث مفيدة وتحدثنا ايضا الى رسميين مسؤولين عن اعداد مجموعة من دراسات شاملة ويظهر ان هناك عدة مشاكل متوغلة في عملية التنبوء بمستقبل الطاقة والطلب عليها كما ان هذه الدراسات توحي بالعديد من الشكوك في هذا المجال ،

نتائج الدراسات ليست حاسمة

لقد كانت نتائج وضع الطاقة للولايات المتحدة والعالم كما اتضح لنا من مجموعة الدراسات التي قمنا بمراجعتها ، ان اغلبها كان متشائما جدا وبعضها متفائلا نسبيا يميل الى التشاؤم حول وضع الطاقة خلال الثمانينات وتختلف الدراسات عن بعضها من حيث المقولات كل حسب اهميتها النسبية وتأثيرها ، وتختلف التكهنات بعضها عن بعض نتيجة لاختلاف اسلوب البحث والبنية العامة مما يجعل المقارنة بينها مسألة صعبة ، ومع هذا ، كان هناك اجماع عام على عدة نقاط ، والنقطتين الفرعيتين المتفق عليهما هما :

١ - سيستمر النفط اكبر مصدر للطاقة حتى نهاية هذا القرن وسيستمر الطلب الاجمالي على النفط في تزايد مستمر حتى سنة ١٩٨٥ ،

٢ - ستجد الدول الصناعية المستوردة للنفط نفسها بحاجة الى استيراد كميات اكبر من النفط في المستقبل وهنا تبرز العربية السعودية كاكبر مصدر للنفط من دول الاوبك والقادرة على تلبية الاحتياجات الاضافية لاستهلاك الطاقة ،

وضع النفط غير الثابت

يعتبر البترول بشكل عام الوقود الاهم والاساسي للطاقة الذي لا يضاهيه شيء اخر غير ان معظم الدراسات تتنبأ بنقص في امدادات النفط قبل نهاية هذا القرن ما لم تقم الدول مثل القوانين الكفيلة بتخفيض استهلاك الطاقة ،